المركز الدولي للحقوق والحريات

# التحديث الحقوقي اليومي

23-5-2026

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2026-5-23

تاريخ الإصدار 24-5-2026

**تعريف بالتقرير**

يرصد هذا التقرير اليومي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثّق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزّعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

**يغطي هذا التقرير 24 ساعة كاملة سابقة على تاريخ إصداره، تبدأ من الساعة السادسة صباحا من صباح كل يوم - ويتضمن الانتهاكات و الاحداث الحاصلة خلال هذه الساعات السابقة على إصداره.**

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرقّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية.

جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.

تفاصيل الانتهاكات والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

https://icrights.org

## التقرير الحقوقي اليومي: رصد الانتهاكات في سورية

وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات، بتاريخ 24 أيار 2026، (8) حوادث وانتهاكات أمنية وحقوقية وقعت في 23 أيار 2026، في عدد من المحافظات السورية، ضمن سياق مستمر من تراجع سيادة القانون وتصاعد مظاهر الانفلات الأمني والتجاوزات المرتبطة بعمل المؤسسات الأمنية والعسكرية، إضافة إلى استمرار الانتهاكات المرتبطة بالتصعيد العسكري عبر الحدود.

وشملت الوقائع الموثقة تجاوزات وإجراءات مثيرة للجدل داخل مؤسسات عدلية وأمنية طالت محامين أثناء ممارسة عملهم في كل من حماة وريف دمشق، إلى جانب حوادث عنف مجتمعي واعتداءات جسدية داخل مناطق مدنية في حلب وإدلب، وأعمال شغب وعنف داخل منشأة رياضية في دير الزور، بما يعكس استمرار ضعف آليات الحماية وإنفاذ القانون.

كما وثّق المركز استمرار التحركات العسكرية الإسرائيلية في محافظتي درعا والقنيطرة، بما في ذلك توغلات عسكرية، ونصب حواجز داخل مناطق حدودية، وقصف مدفعي طال مناطق زراعية ومدنية، الأمر الذي أثار مخاوف متزايدة لدى السكان المحليين بشأن سلامة المدنيين، والأمن المجتمعي، وتأثير التصعيد العسكري على مصادر الرزق والاستقرار في المناطق الحدودية.

وتعكس هذه الوقائع مجتمعة استمرار هشاشة البيئة الأمنية وتزايد المخاطر التي تطال الحقوق الأساسية للمدنيين، بما في ذلك الحق في السلامة الجسدية، وضمانات المحاكمة العادلة، وحرية العمل القانوني، إضافة إلى استمرار التهديدات المرتبطة بالتصعيد العسكري وانتهاكات السيادة في الجنوب السوري.

### 1- انتهاكات حقوق الانسان:

**المحافظة :حماة**

**المكان :القصر العدلي في مدينة حماة**

**تاريخ الحدث :23 أيار 2026**

**تاريخ التوثيق :24 أيار 2026**

**الجهة المنفذة :الحكومة السورية**

**التفاصيل:**

**وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات حالة توتر واستياء داخل الأوساط القانونية في مدينة حماة، عقب تداول معلومات حول توقيف المحامية فاتن دعبول داخل مقهى القصر العدلي من قبل شخص يُعرف بلقب "أبو الشيماء" يتبع للامن العام، مع توثيق عملية التوقيف عبر التصوير. وبحسب المعطيات المتداولة، شملت الإجراءات أيضًا المحاميات دولت إبراهيم، ريم عيسى، ومريم إبراهيم، المنحدرات من قرية دير شميل بريف حماة، حيث أُحلن إلى التفتيش القضائي وسط حديث عن توجيه عبارات ذات طابع استفزازي حملت إيحاءات تمس الانتماء الاجتماعي والطائفي. و أثارت الو اقعة تساؤلات حول قانونية إجراءات التوقيف داخل المؤسسة العدلية والجهات المخولة**

**بتنفيذها، وسط مطالبات حقوقية باحترام الأصول القانونية وضمان عدم ممارسة الضغوط أو التجاوزات بحق العاملين في المجال القانوني.**

**التوصيف القانوني:**

**انتهاك للإجراءات القضائية، إساءة معاملة، تجاوزات داخل مؤسسة عدلية، انتهاك لحقوق المحامين، تمييز أو استهداف على أساس اجتماعي أو طائفي (تستلزم التحقق)، تقويض ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.**

**المحافظة :ريف دمشق**

**المكان :مدينة جرمانا – ريف دمشق**

**تاريخ الحدث :23 أيار 2026**

**تاريخ التوثيق :24 أيار 2026**

**الجهة المنفذة :الحكومة السورية**

**التفاصيل:**

**وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات تعرض محامٍ من أعضاء نقابة محامي القنيطرة، وهو رجل متقدم في السن، للاعتداء بالضرب والتهديد والتوقيف داخل مخفر مدينة جرمانا، من قبل بعض عناصر الأمن العام، دون إبلاغ النقابتين المركزية أو الفرعية وفق الإجراءات القانونية المتبعة. وبحسب المعلومات الأولية، تعرّض المحامي لسوء معاملة واعتداء جسدي أثناء تأدية عمله، ما أثار استياءً واسعًا في الأوساط الحقوقية والقانونية، مع مطالبات بفتح تحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين عن الحادثة.**

**التوصيف القانوني:**

**اعتداء على محامٍ أثناء أداء عمله، إساءة معاملة داخل مركز أمني، انتهاك للإجراءات القانونية، انتهاك الحق في السلامة الجسدية والأمان الشخصي، تقويض ضمانات العمل القانوني.**

**المحافظة :إدلب**

**المكان :مدينة معرتمصرين – ريف إدلب**

**تاريخ الحدث :23 أيار 2026**

**تاريخ التوثيق :24 أيار 2026**

**الجهة المنفذة :مجموعات مسلحة تابعة للحكومة السورية**

**التفاصيل:**

**وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات تعرض رجل مسن لاعتداء جسدي من قبل عدد من الشبان الملثمين في مكان عام بمدينة معرتمصرين، وذلك على خلفية اتهامه بالانتماء إلى النظام السابق، بحسب روايات محلية. وأثارت الواقعة**

موجة استياء بسبب تنفيذ الاعتداء خارج إطار القضاء أو المحاكمة القانونية، وسط مخاوف من تصاعد أعمال الانتقام والعنف المجتمعي.

التوصيف القانوني:

اعتداء جسدي على مدني، انتهاك الحق في السلامة الجسدية، غياب المحاكمة العادلة، تهديد السلم الأهلي، انتهاك حقوق كبار السن، تقويض سيادة القانون.

### 2- خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي:

لم يسجل أي انتهاك

### 3- نزاع محلي مسلح:

لم يسجل أي انتهاك

### 4- غياب دولة القانون:

المحافظة :حلب

المكان :مدينة أعزاز– ريف حلب الشمالي

تاريخ الحدث :23 أيار 2026

تاريخ التوثيق :24 أيار 2026

الجهة المنفذة : غير محدد

التفاصيل:
وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات حادثة اعتداء جسدي قرب دوار الكفين في مدينة أعزاز، إثر مشاجرة بين عدد من الأهالي تطورت إلى الضرب، في ظل استمرار مظاهر الانفلات الأمني وغياب اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة لحل النزاعات. و أثارت الحادثة مخاوف من تصاعد العنف المجتمعي داخل المناطق السكنية، وما يشكله ذلك من تهديد مباشر للأمن والسلامة العامة.

التوصيف القانوني:

اعتداء جسدي، تهديد السلم الأهلي، انفلات أمني، تهديد السلامة العامة، قصور مؤسسي في فرض سيادة القانون.

المحافظة :دير الزور

المكان :الملعب البلدي في مدينة دير الزور

تاريخ الحدث :23 أيار 2026

**تاريخ التوثيق :24 أيار 2026**

**الجهة المنفذة :غير محدد**

**التفاصيل:**
**وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات أعمال شغب و تضارب عنيف داخل الملعب البلدي في مدينة دير الزور خلال مباراة جمعت فريقي الفتوة وحطين، تخللها رشق بالحجارة واستخدام أدوات حادة، ما أدى إلى وقوع إصابات وحالات هلع بين الحضور. وتعكس الحادثة ضعف إجراءات الحماية داخل المنشآت الرياضية واستمرار مظاهر الفوضى الأمنية، وسط مطالبات بمحاسبة المتسببين ومنع تكرار أعمال العنف داخل المر افق المدنية.**

**التوصيف القانوني:**

**تهديد السلامة العامة، عنف داخل منشأة مدنية، تعريض المدنيين للخطر، انفلات أمني، قصور مؤسسي في حماية التجمعات المدنية.**

## 5- انتهاكات السيادة:

**المحافظة :درعا**

**المكان :ريف درعا الغربي – وادي الرقاد**

**تاريخ الحدث :23 أيار 2026**

**تاريخ التوثيق :24 أيار 2026**

**الجهة المنفذة :الجيش الإسر ائيلي**

**التفاصيل:**
**وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات توغل ثلاث آليات عسكرية إسر ائيلية قرب طريق وادي الرقاد قادمة من بو ابة "أبو الغيثار"، حيث أطلقت نيران أسلحة رشاشة باتجاه الأراضي الزراعية المحيطة، ما تسبب بحالة من الذعر بين الأهالي والمزارعين. ولم تُسجل خسائر بشرية حتى لحظة إعداد هذا التوثيق، غير أن الحادثة أثارت مخاوف من اتساع نطاق التصعيد وتأثيره على المدنيين ومصادر رزقهم الزراعية.**

**التوصيف القانوني:**

**انتهاكات السيادة، تهديد المدنيين والأعيان المدنية، استهداف مناطق زراعية، تهديد السلامة العامة، خرق محتمل لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974.**

**المحافظة :**القنيطرة

**المكان :**ريف القنيطرة الجنوبي – مفرق صيدا الجولان

**تاريخ الحدث :**23 أيار 2026

**تاريخ التوثيق:** 24 أيار 2026

**الجهة المنفذة :**الجيش الإسرائيلي

**التفاصيل:**
وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات قيام القوات الإسرائيلية بنصب حاجز عسكري عند مفرق صيدا الجولان في ريف القنيطرة الجنوبي، بمشاركة خمس آليات عسكرية، في إطار تحركات عسكرية عبر الحدود أثارت مخاوف لدى السكان المحليين بشأن سلامة المدنيين وحرية الحركة في المنطقة. وتأتي هذه التحركات في سياق تصعيد عسكري متكرر تشهده المناطق الحدودية، بما يهدد حالة الاستقرار والأمن المحلي.

**التوصيف القانوني:**

انتهاكات السيادة، تهديد المدنيين والأعيان المدنية، تهديد الأمن والاستقرار، خرق محتمل لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974.

**المحافظة :**القنيطرة

**المكان :**ريف القنيطرة الشمالي – محيط قرية طرنجة

**تاريخ الحدث :**23 أيار 2026

**تاريخ التوثيق:** 24 أيار 2026

**الجهة المنفذة :**الجيش الإسرائيلي

**التفاصيل:**
وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات تعرض محيط قرية طرنجة في ريف القنيطرة الشمالي لقصف مدفعي نفذته القوات الإسرائيلية، ما أثار حالة من القلق بين السكان المحليين، وسط مخاوف من اندلاع حرائق في الأراضي الزراعية وتضرر المحاصيل الزراعية، الأمر الذي قد يفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية للأهالي في المنطقة.

**التوصيف القانوني:**

انتهاكات السيادة، قصف مناطق مدنية وزراعية، تهديد المدنيين والأعيان المدنية، تهديد الأمن والاستقرار، خرق محتمل لقواعد القانون الدولي الإنساني.

## الخلاصة والتوصيات:

تشير الوقائع الواقعة بتاريخ 23 أيار 2026، والتي جرى توثيقها بتاريخ 24 أيار 2026، إلى استمرار التدهور في بيئة الحماية وسيادة القانون في عدد من المحافظات السورية، حيث وثّق المركز الدولي للحقوق والحريات (8) حوادث توزعت بين تجاوزات داخل مؤسسات عدلية وأمنية، واعتداءات جسدية وعنف مجتمعي داخل مناطق مدنية، إضافة إلى استمرار التصعيد العسكري الإسرائيلي في الجنوب السوري.

وشملت الوقائع الموثقة حادثتين تتعلقان بانتهاكات وإجراءات مثيرة للجدل بحق محامين داخل مؤسسات أمنية وعدلية في كل من حماة وريف دمشق، تضمنت توقيفات وادعاءات بسوء معاملة وإجراءات مخالفة للأصول القانونية، الأمر الذي أثار مخاوف تتعلق بضمانات العمل القانوني واستقلالية المهن القضائية، إضافة إلى ورود معطيات حول استخدام عبارات ذات طابع تمييزي أو استفزازي في إحدى الحوادث.

كما وثّق المركز ثلاث حوادث مرتبطة بغياب سيادة القانون والانفلات الأمني، تمثلت في اعتداء جسدي في مدينة أعزاز، وأعمال شغب وعنف داخل منشأة رياضية في مدينة دير الزور أسفرت عن إصابات وحالات هلع بين المدنيين، فضلًا عن الاعتداء على رجل مسن في مدينة معرتمصرين خارج إطار القضاء، في سياق يعكس استمرار اللجوء إلى العنف الفردي والعقاب خارج المؤسسات القضائية.

وفي سياق انتهاكات السيادة، وثّق المركز ثلاث حوادث مرتبطة بتحركات وتصعيد عسكري إسرائيلي في محافظتي درعا والقنيطرة، شملت توغل آليات عسكرية، وإطلاق نار باتجاه أراضٍ زراعية، ونصب حاجز عسكري داخل مناطق حدودية، إضافة إلى قصف مدفعي طال محيط قرية طرنجة، ما تسبب بحالة من القلق بين السكان المحليين ومخاوف من تهديد سلامة المدنيين وتضرر الأراضي الزراعية ومصادر الرزق.

ويلاحظ المركز الدولي للحقوق والحريات أن هذه الوقائع تعكس استمرار هشاشة منظومة الحماية القانونية والأمنية، وضعف آليات المساءلة والرقابة، بما يسهم في تصاعد مظاهر العنف المجتمعي والتجاوزات داخل المؤسسات الرسمية، فضلًا عن استمرار التهديدات المرتبطة بالتصعيد العسكري عبر الحدود وتأثيرها المباشر على المدنيين والأعيان المدنية.

ويشدد المركز الدولي للحقوق والحريات، بناءً على الوقائع الموثقة، على ضرورة:

•فتح تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع حوادث الاعتداء والتوقيف وسوء المعاملة داخل المؤسسات الأمنية والعدلية، وضمان محاسبة المسؤولين عنها ومنع الإفلات من العقاب.

•احترام استقلالية مهنة المحاماة وضمان حماية المحامين أثناء تأدية عملهم، والالتزام الكامل بالإجراءات القانونية الواجبة في أي عمليات توقيف أو مساءلة.

•منع أي ممارسات تنطوي على تمييز أو إساءة ذات طابع اجتماعي أو طائفي داخل المؤسسات الرسمية، وضمان احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الأفراد دون تمييز.

•تعزيز إجراءات الحماية والأمن داخل المناطق السكنية والمنشآت المدنية والرياضية، واتخاذ تدابير فعالة للحد من مظاهر الانفلات الأمني والعنف المجتمعي.

•تفعيل آليات سيادة القانون وتسوية النزاعات عبر المؤسسات القضائية المختصة، ومنع أعمال العقاب الفردي أو الاعتداءات خارج إطار القضاء.

•اتخاذ تدابير عاجلة لحماية المدنيين والأعيان المدنية في المناطق الحدودية الجنوبية، ومنع استهداف الأراضي الزراعية أو تعريض السكان المحليين للخطر نتيجة العمليات العسكرية.

•إدانة التوغلات العسكرية والقصف الذي يطال الأراضي السورية، والتأكيد على ضرورة احترام اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 وقواعد القانون الدولي الإنساني، بما يضمن حماية المدنيين والحفاظ على الاستقرار في المناطق الحدودية.

ملحق:

**التوزيع الجغرافي للاحداث**

| المحافظة | عدد الاحداث |
|---|---|
| حماة | 1 |
| حلب | 1 |
| ديرالزور | 1 |
| إدلب | 1 |
| درعا | 1 |
| القنيطرة | 2 |
| ريف دمشق | 1 |
| المجموع | 8 |

توزيع الاحداث حسب الجهات المنتهكة

| الجهة المنتهكة | عدد الاحداث |
|---|---|
| مجموعات مسلحة | - |
| الحكومة السورية | 2 |
| الجيش الاسرائيلي | 3 |
| مجموعات مسلحة تابعة للحكومة السورية | 1 |
| غير محدد | 2 |
| المجموع | 8 |

المؤشرات العامة:

| المؤشر | الاعداد |
|---|---|
| القتلى | - |
| ترويع | 3 |
| جرحى | غير محدد |
| اعتقال تعسفي | 5 |
| تمييز ديني | 1 |
| اعتداءات جسدية مباشرة | 1 |
| انتهاك حقوق محامين | 2 |
| قصف مناطق مدنية وزراعية | 1 |
| انتهاك سيادة | 3 |